

Distr.: General
22 March 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

دورة عام ٢٠٠٦ المستأنفة

١٠-١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦

تقارير الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ في إطار التقارير التي تقدم مرة كل أربع سنوات عن طريق الأمين العام عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦*

مذكرة من الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	١ - الرابطة الدولية لتقييم الأثر
٥	٢ - التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة
٨	٣ - الرابطة القانونية لآسيا والمحيط الهادئ
١١	٤ - رابطة الناخبات الكينيات

* التقارير التي تقدمها المنظمات غير الحكومية تصدر بدون تحرير رسمي.



١ - الرابطة الدولية لتقييم الأثر

(مُنحت المركز الاستشاري الخاص في سنة ١٩٨٩)

مُنحت الرابطة المركز الاستشاري الخاص في سنة ١٩٨٩ وعينت في البداية عضوا كمثل اتصال لدى مكتب الأمم المتحدة في نيويورك. ثم عينت الرابطة ممثلين لها كموظفي اتصال لدى المواقع في نيويورك وجنيف وفيينا في الفترة المشمولة بهذا التقرير. وإضافة إلى الأنشطة الرسمية للرابطة، ساهم كثير من الأعضاء الأفراد بصفتهم المهنية والخاصة في أعمال الأمم المتحدة.

أهداف ومقاصد المنظمة

الرابطة الدولية لتقييم الأثر هي أساسا منظمة تعليمية للمهنيين المختصين بالبيئة. وقد أقيمت منذ خمس وعشرين سنة، أي في عام ١٩٨٠، لتجمع الباحثين والممارسين المختصين ومستخدمي مختلف أنواع تقييم الأثر البيئي من جميع أنحاء العالم. واعتبارا من سنة ٢٠٠١ بلغ عدد أعضائها ما يزيد على ٢ ٥٠٠، من بينهم أعضاء منتسبون، وما يربو على ١٠٠ دولة، وهذا يمثل زيادة كبيرة عما كانت عليه في أوائل سنوات عملها من حيث الحجم والتوزيع خارج أمريكا الشمالية وأوروبا.

وتتمثل أهداف الرابطة الدولية لتقييم الأثر فيما يلي:

- النهوض بفن تقييم الأثر في تطبيقات تتراوح من الصعيد المحلي إلى الصعيد العالمي؛
 - تطوير القدرات الدولية والمحلية على التنبؤ بالآثار المترتبة على التنمية والتخطيط لها وإدارتها من أجل النهوض بنوعية الحياة للجميع.
- ويتصل كثير من أعمال الرابطة وأعضائها مباشرة بسياسات الأمم المتحدة وبرامجها ومشاريعها.

ورغم أن العضوية أكبر بكثير وأن أكثرها ذا طابع دولي، لم تتغير أهداف الرابطة كثيرا على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. واقتباسا من القوانين الداخلية للرابطة والتي اعتمدت في سنة ١٩٨٠، ”فإن الغرض الأساسي من الرابطة هو تحسين المجتمع عن طريق تشجيع العمليات المحسنة لوضع السياسات بشأن تحليل الآثار المستقبلية للقرارات الحالية. وتعزيزا لهذا المقصد، يجوز للرابطة القيام بما يلي:

١ - نشر أو تحرير أو توزيع المقالات والنشرات والكتب والدراسات والمواد

السمعية البصرية والرسائل الإخبارية بشأن ممارسة تقييم الأثر؛

- ٢ - عقد اجتماعات ومؤتمرات وحلقات دراسية وغيرها من اللقاءات التي يمكن أثناءها نشر المعلومات بشأن ممارسة تقييم الأثر؛
- ٣ - ترويج وتعزيز وتشجيع تبادل المعلومات بين الممارسين المختصين ومستخدمي تقييم الأثر وعامة الجمهور؛
- ٤ - تحسين النوعية والكفاءة المهنية للأشخاص العاملين في ميدان تقييم الأثر؛
- ٥ - العمل بطرق أخرى على تشجيع النمو والتنمية في ميدان تقييم الأثر، وتطوير الأساليب في ميدان تقييم الأثر وتشجيع فهم الجمهور لمجال تقييم الأثر ومشاركته فيه؛
- ٦ - الاضطلاع بالأنشطة الأخرى التي من شأنها تعزيز مقصد الرابطة“.

ويعتبر تقييم الأثر مصطلحا جامعاً يشمل كثيراً من تخصصات التقييم، وكلها تعمل معاً لتشكيل تقييم شامل. ومما له أهمية خاصة لشواغل الأمم المتحدة تقييم الأثر البيئي، وتقييم التنوع البيولوجي، وتقييم الأثر الاجتماعي وتقييم الأثر الصحي، وتقييم الأثر المتكامل، وبقدر أقل كثيراً، تقييم التكنولوجيا. وفي السنوات الأخيرة، أصبح تقييم الأثر الاجتماعي يُطبق في مختلف سياقات التنمية الاجتماعية، من قبيل التقييم الجنساني وتقييم الفقر.

وقد شارك وأسهم مسؤولو وأعضاء الرابطة في عدد من الاجتماعات التي عقدتها الأمم المتحدة على مدار فترة السنوات الأربع الماضية وكان منها ما يلي:

- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢: نظمت الرابطة لقاءً موازياً أثناء انعقاد المؤتمر (متنوع لمدة يوم واحد بعنوان "تقييم الأثر والتنمية المستدامة وبناء القدرات") وشاركت الرابطة في أعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في نيويورك.
- عروض في مؤتمرات الرابطة ومقالات في الصحف، أكثر من أن تُذكر تفاصيلها هنا، تدعم اهتمامات الأمم المتحدة في مجالات الفقر والصحة والاستدامة، والتجارة والتقييم المتكامل (للاطلاع على المرجع، انظر خلاصات المؤتمرات والصحف على الموقع الشبكي: www.iaia.org).
- تقييم الأثر البيئي العابر للحدود: شارك وساهم خبراء من الرابطة في المداولات والأعمال الجارية التي تضطلع بها الدول الموقعة على البروتوكول المعني بالتقييم البيئي

الاستراتيجي، وحضرت الرابطة كمراقب في اجتماع الأطراف في الاتفاقية بشأن تقييم الأثر البيئي في إطار عابر للحدود.

- **التنوع البيولوجي:** في الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف المتعاقدة في اتفاقية رامسار، الذي عُقد في مدينة فالنسيا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، عقدت الرابطة ملتقى جانبياً بشأن "تقييم الأثر ورامسار" ومنذ سنة ٢٠٠١، أبرمت الرابطة مذكرة تفاهم مع مكتب اتفاقية الأراضي الرطبة (رامسار) وقدمت دعماً تقنياً مستفيضاً لأنشطة كل من اتفاقية رامسار واتفاقية التنوع البيولوجي. وفي الكثير من أعمال الرابطة في مجال التنوع البيولوجي كان قسمها الناشط المعني بالتنوع البيولوجي والإيكولوجي يحتل مكان الصدارة.

- **الصحة:** عينت الرابطة عضواً في مجلس إدارتها من منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، وشهدت أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير زيادة هائلة في الاهتمام والمشاركة في أنشطة قسمها المعني بتقييم الأثر الصحي، مع مشاركة نشطة من جانب الموظفين الأساسيين من منظمة الصحة العالمية.

- **التجارة والبيئة:** تدعم الرابطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جهوده الخاصة بالتدريب وبناء القدرات وخاصة عبر التعاون مع قسم التجارة والبيئة التابع للبرنامج. وأضافت الرابطة عنصراً تدريبياً على موقعها الشبكي أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، ويوجد على الموقع الشبكي "دليل إرشاد المستعملين بشأن موارد التدريب فيما يتعلق بالتقييم البيئي: "UNEP Users' Training Resources Manual for Environmental Assessment" إلى جانب موقع تفاعلي لإبداء التعليقات والتساؤلات بشأن الدليل الإرشادي. وتشارك الرابطة أيضاً في شبكة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الخاصة بمؤسسات التنمية المستدامة. وقدمت الرابطة عرضاً أمام اجتماع شبكة مؤسسات التنمية المستدامة في جيجو أيلاند، بجمهورية كوريا، في سنة ٢٠٠٤ بشأن "الرابطة الدولية لتقييم الأثر والتقييم المتكامل للأثر".

- **تنمية القدرات:** دعت الرابطة ممثلي الأمم المتحدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مراكش، المغرب (٢٠٠٤)، للمساعدة على صوغ مبادرة الرابطة بشأن تطوير القدرات، المعروفة باسم "إعلان مراكش"، على أساس أن المبادرات الناجمة سوف تدعم الأهداف المتبادلة لكل منظمة، بما في ذلك الغايات الإنمائية للألفية التي تقرر أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتتطلع الرابطة إلى مواصلة بذل جهود التعاضد مع الأمم المتحدة في السنوات المقبلة.

٢ - التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة

(مُنح المركز الاستشاري العام في سنة ١٩٩٣)

هناك ٢٧ منظمة لإنقاذ الطفولة يتكون منها التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، وهو أكبر حركة مستقلة في العالم معنية بالأطفال، ويقدم تحسينات من أجل الأطفال فيما يربو على ١١٠ من البلدان.

وفي عالم ما زال يوجد فيه أطفال جوع، ويصابون بأمراض يمكن الوقاية منها، ويتعرضون للأذى والاستغلال، أو يجرمون من سُبل الحصول على التعليم، يواصل التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة أعماله لإعطاء جميع الأطفال أفضل بداية ممكنة للحياة، وللإعتراف عالمياً بحقوقهم.

ويستند كل شيء يقوم به التحالف إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل. فقد جلبت الاتفاقية، عندما كانت تقترب من التصديق عليها عالمياً منذ عشر سنوات، التزاماً عالمياً متجدداً بشأن حقوق الأطفال وتحسين حياتهم. وقد بدأ لتوه فحسب الكفاح لتحقيق هذا الهدف. فحدوث تغييرات أساسية في المواقف والسلوك والالتزام العام تجاه الأطفال أمر حيوي لحماية من أهوال الحروب والفقر والاستغلال والإيذاء. ويرى أعضاء التحالف، باعتباره حركة واحدة عالمية النطاق تعني بالأطفال، أن دورهم هو مواصلة الكفاح ليظل هذا التحدي الهائل ماثلاً في قلوب وأذهان كل الناس الذين يستطيعون تحقيق فوائد نافعة لحياة الأطفال.

وتحقيقاً لهذا الهدف، يعمل التحالف باستفاضة مع الأمم المتحدة من خلال الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج، في الميدان على السواء. وفي الفترة المستعرضة في هذا التقرير حتى وقتنا الحاضر، ظل للتحالف مكتب في الأمم المتحدة بنيويورك مهمته الوحيدة هي التفاعل مع أعمال الأمم المتحدة والمساهمة فيها. ويتحقق هذا بالمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة، وفي تقديم إحاطات للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها بشأن مسائل حماية الأطفال، وإسداء المشورة والتوجيه بشأن المسائل التقنية التي تنظر فيها الأمم المتحدة.

ومن الأمثلة المحددة ما يلي:

- دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نيويورك، ٢٥-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ التي فتحت نافذة للمجتمع الدولي لبدء العمل معاً لمكافحة المرض. وعن طريق التحالف، استمع

مندوبو الحكومات إلى آراء كثير من الناس ممن هم على الخط الأمامي، منهم مثقفة أقران صغيرة السن مختصة بمسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصفت الأعمال التي تقوم بها في ليما، بيرو. وقدم تقريرنا ”لا يوجد حل سريع: تصدّ مستلّم لقضية الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأطفال“ وصفةً لزعماء العالم من أجل عرقلة انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومساندة صغار السن الذين يدمر المرض حياتهم.

- المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ديربان، جنوب أفريقيا، ٣١ آب/أغسطس - ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

بفضل الجهود التي يبذلها التحالف، أتيحت للشباب من طوائف الروما/الرُحل وشباب أمريكا اللاتينية الذين ينحدرون من أصل أفريقي فرصة للمساهمة في المناقشة التي حضرتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. واغتنبنا لتجسيد كثير من شواغلنا في الإعلان النهائي وبرنامج العمل الصادرين عن المؤتمر.

- دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بالطفل، نيويورك، ٨ - ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢

شارك التحالف في أهم مؤتمر دولي معني بالطفولة يعقد منذ ما يزيد على عقد من الزمان، وفيه التزمت دول العالم بمجموعة من الأهداف الرامية إلى تحسين أحوال الأطفال والشباب. وألقى بيركهار غناريغ، كبير الموظفين التنفيذيين في التحالف، كلمة خاطب فيها الاجتماع وحث المجتمع الدولي على التقيد بالأولويات الحيوية المتعلقة بالعمل على المستوى العالمي، بما في ذلك إنهاء حالة الفقر بين الأطفال، وشحذ الإرادة السياسية للانتقال من الأقوال إلى مجموعة أفعال عملية ومحددة زمنياً وتوظيف استثمارات طويلة الأجل في الخدمات الأساسية التي تتيح لكل طفل فرصة بلوغ إمكاناته.

- خلال الأشهر القليلة الأولى من عام ٢٠٠٣، كان القلق يساور الناس في جميع أنحاء العالم بشأن آثار ما قد تتركه حرب على أطفال العراق. وكان مكتب نيويورك بصفة خاصة مشغولاً في ذلك الوقت بحيث كان يقدم إحاطة إعلامية أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأمام اجتماع تفاوضي غير رسمي (صيغة آريا)، وأمام عدد آخر من كبار موظفي الأمم المتحدة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، قدم التحالف إحاطة إعلامية أمام المجلس مرة أخرى في إطار ”صيغة آريا“، هذه المرة بشأن ليبريا وشواغل حماية الأطفال في ضوء الصراع الدائر هناك.

• في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٤، قدم التحالف بانتظام إسهامات في قضايا الأطفال الذين تأثروا ببرنامج الأمم المتحدة الخاص بالصراع المسلح. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، شاركنا في اجتماع ”حسب صيغة آريا“ مع مجلس الأمن بشأن الأطفال والصراع المسلح بتقديم إحاطة إعلامية تتضمن تفاصيل المشاكل التي يواجهها الأطفال في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع. وكان الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح يستشير التحالف عندما كان يعد التقرير السنوي للأمين العام بشأن الأطفال والصراع المسلح، المقدم إلى مجلس الأمن.

زيادة على ذلك، عمل التحالف باستفاضة مع وكالات الأمم المتحدة في مجال التنسيق وكشريك في التنفيذ على المستوى الميداني في كثير من البلدان الـ ١١٠ التي كنا نعمل فيها في الفترة من سنة ٢٠٠١ إلى سنة ٢٠٠٤. ومن الأمثلة المحددة ما يلي:

• استعان مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في صربيا والجبل الأسود بالتحالف في عدد من المناسبات لكي يساعده على تنفيذ بعض الأهداف عن طريق أنشطة المشاريع. وفي إحدى الحالات، قمنا بتصميم وتنفيذ مشروع مدته ثلاث سنوات بشأن ”إعادة تأهيل الأطفال المعوقين“ اعتمادا على المجتمع المحلي في صربيا والجبل الأسود. وقدمت اليونيسيف تمويلا للتحالف لتطوير ودعم رابطات الآباء والأمهات ممن لهم أطفال معوقون، وإنشاء مراكز مجتمعية ومكتبات للعب الأطفال ومن ثم تقديم نموذج شامل من أجل مشاركة الأطفال المعوقين الفعالة في المجتمع العام. واستمر المشروع لمدة ثلاث سنوات وشمل ١٤ مدينة في صربيا والجبل الأسود، وأجرى بعد ذلك استقصاء مشترك بين التحالف واليونيسيف بشأن المواقف العامة إزاء إدماج الأطفال المعوقين.

• طُلب إلى التحالف أن يتولى دورا قياديا في تنسيق مشاركة الأطفال في المشاورات الإقليمية (٢٠٠٣-٢٠٠٤) المتعلقة بدراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال. وقمنا بتنظيم وتيسير عمليات تنجم عنها مشاركة حقيقية من جانب الأطفال فيما يتعلق بالمبادئ والمعايير الرئيسية للممارسة الجيدة في مجال مشاركة الأطفال. وتبادلنا معارفنا التنظيمية مع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى لضمان مشاركة الأطفال وتوفير الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم بطريقة لائقة ومريحة للأطفال.

- في العراق، في سنة ٢٠٠٢، وبعد إجراء أبحاثنا في موضوع معاملة الأطفال في ظل نظام قضاء الأحداث، قمنا بأعمال مع وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية، إلى جانب اليونيسيف لكفالة مناصرة حماية الأطفال.

وهذه الأنشطة المضطلع بها على كل من المستوى الميداني ومستوى المقر إنما هي قليل من كثير من الطرق التي ساهم بها التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة وساند أعمال الأمم المتحدة من سنة ٢٠٠١ إلى سنة ٢٠٠٤.

٣ - الرابطة القانونية لآسيا والمحيط الهادئ

(مُنحت المركز الاستشاري الخاص في سنة ١٩٨١)

أُنشئت الرابطة القانونية لآسيا والمحيط الهادئ في سنة ١٩٦٦، وظلت تؤدي أعمالها باعتبارها الرابطة القانونية المتميزة التي تمثل المهنة القانونية في المنطقة. وتشمل أهدافها وغاياتها، في جملة أمور، ما يلي:

- تعزيز إقامة العدل، وحماية حقوق الإنسان، والحفاظ على سيادة القانون داخل المنطقة.
- النهوض بمستوى التعليم القانوني داخل المنطقة بجميع الوسائل العملية.
- تشجيع التواصل والاتصال بين الأعضاء فيما يتعلق بمجالات القانون العامة والمتخصصة.
- تشجيع تطوير القانون في المنطقة.
- النهوض بعلم الفقه في جميع مراحل النهوض بدراسة وتطوير القانون الدولي والقانون المقارن.
- تعزيز الاتساق داخل المنطقة في المجالات القانونية الملائمة.
- تعزيز التفاهم الدولي وحسن النوايا.
- تعزيز العلاقات والتعاون بين المحامين ورابطات ومنظمات المحامين داخل المنطقة.
- دعم مكانة المهنة القانونية والنهوض بتلك المكانة في المنطقة.

وتحقق الرابطة القانونية لآسيا والمحيط الهادئ أهدافها وغاياتها من خلال توفير التعليم القانوني المستمر الرفيع المستوى في المؤتمرات والحلقات الدراسية، وتعزيز تحاور الهيئات الوطنية في الاجتماعات التي تعقد في جميع أنحاء المنطقة، وعن طريق إصدار بيانات عامة

ورسائل وتدخلات أخرى بشأن المسائل ذات الأهمية للمهنة القانونية وعن طريق توفير المنشورات والمواد الأخرى التي ترمي إلى زيادة التعليم القانوني في المنطقة دعماً لسيادة القانون. والشيء الأهم هو أن الرابطة صوت معبر عن المهنة القانونية في المنطقة، وهذا ييسره انضمام الرابطة القانونية الوطنية إليها.

وتشمل الرابطة البلدان/المناطق الأعضاء الرسمية التالية: الاتحاد الروسي، استراليا، أفغانستان، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بنغلاديش، تايلند، ساموا، سنغافورة، سري لانكا، الصين، الفلبين، فييت نام، فيجي، جمهورية كوريا، منطقة ماكاو الإدارية الخاصة التابعة للصين، ماليزيا، نيبال، نيوزيلندا، الهند، منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين، اليابان.

وتشغل الهيئة القانونية العليا لكل بلد من هذه البلدان مقعداً في مجلس الرابطة، التي تجتمع سنوياً في أماكن مختلفة في جميع أنحاء المنطقة. وقد أضافت الرابطة، منذ آخر تقرير قدمته في سلسلة التقارير التي تقدم كل أربع سنوات، جمهورية فييت نام إلى بلدانها الأعضاء. وتواصل الرابطة إقامة حوار مع البلدان غير الأعضاء في المنطقة، بهدف تذكيرها بقيمة التفاعل الإقليمي في مجال المهنة القانونية في دعم سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان.

وإضافة إلى المنظمات الأعضاء التي تمثل البلدان سالفة الذكر، يوجد في الرابطة حوالي ٥٠٠ ١ عضو من الأفراد من البلدان المذكورة أعلاه وكذلك من ألمانيا وإيطاليا والبرازيل وبرمودا وبروني دار السلام وبيرو وسويسرا وشيلي وغوام وكمبوديا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وميانمار والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا.

التمويل

تُمَوَّل الرابطة القانونية لآسيا والمحيط الهادئ بالإيرادات التي تتحقق من رسوم العضوية ونشاط المؤتمرات والمنشورات. ووفرت أيضاً حكومة الإقليم الشمالي بأستراليا تمويلاً لعمليات التشغيل بلغ مقداره ٧٥ ٠٠٠ دولار أسترالي في عام ٢٠٠١ و ٥٠ ٠٠٠ دولار أسترالي في عام ٢٠٠٢ و ١٢ ٥٠٠ دولار أسترالي في عام ٢٠٠٣، وزودتها بجناح سكني ليكون مقراً لأمانتها. وتوقف هذا الترتيب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ونقلت الرابطة أمانتها إلى مقر جمعية كوينزلاند القانونية في بريسبين، كوينزلاند. وتحصل الرابطة في الوقت الراهن على تمويل سنوي من تلك الجمعية مقداره ٥٠ ٠٠٠ دولار أسترالي و ٥٠ ٠٠٠ دولار أسترالي من مؤسسة كوينزلاند القانونية، فضلاً عن جناح مكثبي صغير

في مبنى جمعية كوينزلاند القانونية. وظل المجلس القانوني لأستراليا يدعم الرابطة بمنحة سنوية متناسبة مع عدد الأعضاء يبلغ مقدارها تقريبا ٢٥ ٠٠٠ دولار أسترالي.

ورغم أن الرابطة لا تملك موارد كافية لكي توفد ممثلين عنها لحضور اجتماعات ومؤتمرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة، فإنها مهتمة اهتماما كبيرا بأنشطة المجلس والأمم المتحدة بوجه عام وتعلن على الملأ تأييدها لهما.

ومنذ عام ١٩٩١ والبروفيسور مكسيم تاردي ينهض تطوعا بمهمة الممثل المعتمد للرابطة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ويراقب بانتظام دورات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتقاريره المقدمة إلى أمانة الرابطة عن أنشطة الأمم المتحدة التي حضرها تُنشر في الرسالة الإخبارية للرابطة المعنونة لواسيا أباديت (LAWASIA Update). بمجرد ورودها، وتعرض على مجلس الرابطة ولجنتها التنفيذية للنظر فيها. ورئيس الرابطة معتمد أيضا كممثل لها، وذلك حتى يتمكن من حضور الاجتماعات ذات الصلة إذا ما أتيحت له فرصة للسفر إلى مراكز الأمم المتحدة في أوروبا والولايات المتحدة.

وتحرص الرابطة حرصا خاصا، حيثما أمكن ومتى كان ذلك مناسباً، على دعوة ممثلي الأمم المتحدة للحديث في مؤتمراتها واجتماعاتها ضمن دائرة المواضيع ذات الصلة التي تكون قيد المناقشة. وتُنشر رسالتها الإخبارية "لواسيا أباديت" بانتظام تقارير وأخبارا عن مبادرات الأمم المتحدة.

ولما كانت الرابطة تنطق بلسان أرباب المهن القانونية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فقد نفذت عددا من الأنشطة وكتبت رسائل وأوفدت بعثات مراقبة ونشرت بيانات عامة وإعلامية بشأن المسائل ذات الأهمية للمهن القانونية. وحيثما كان المقام مناسباً، تعبر الرابطة عن آرائها وتصدر بيانات عامة تستند فيها إلى مبادئ الأمم المتحدة أو اتفاقاتها أو قراراتها أو أعمالها. ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ما يلي:

- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١: إصدار بيان بشأن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ يشجع على التقييد بمبادئ القانون الدولي في صياغة أساليب الرد على ما حدث؛
- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢: إصدار بيان بشأن التوتر الدولي يشجع على القيام بمبادرات عن طريق هيئات الأمم المتحدة المناسبة من أجل تحسين سبل الحوار والتفاهم بين الفلسفات المتعارضة كوسيلة لاحتواء التوتر الدولي ولا سيما الأعمال العسكرية أو التهديد بالقيام بأعمال عسكرية؛

- في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣: إصدار بيان يدين الهجوم بالقنابل على مقر الأمم المتحدة في بغداد؛
 - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣: توجيه رسالة إلى وزير داخلية زمبابوي عقب التحرش بمحام نشط في مجال حقوق الإنسان تطالب حكومة زمبابوي بأن تفي بالتزاماتها بموجب المادة ١٧ من مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بدور المحامين؛
 - في نيسان/أبريل ٢٠٠٤: توجيه رسالة إلى رئيس وزراء تايلند بشأن واقعة اختفاء محام تايلندي تطالب حكومة تايلند بالحرص على التمسك بمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بدور المحامين؛
- وفي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بدأت الرابطة من جديد مراسلة نقابة المحامين في أفغانستان التي كانت تحاول أن تبني نفسها من جديد بعد أن تقوض نظام الطالبان. ومنحت الرابطة نقابة المحامين في أفغانستان عضوية شرفية مستمرة إدراكا منها للمصاعب المالية التي تعاني منها النقابة وقدمت لها التشجيع والمساعدة العملية قدر الإمكان.
- وواصلت الرابطة رصدتها عن كثب لتطور النظام القانوني والمهن القانونية في تيمور ليشتي منذ استقلالها مع إعداد تقارير في هذا الشأن.
- وتعاونت مع نقابة المحامين النيبالية، وهي منظمة عضو فيها، من أجل دعم الجهود الكبيرة التي تبذلها الدوائر القانونية لإعادة الديمقراطية والاحترام الحقيقي لحقوق الإنسان في ذلك البلد وساهمت بدور نشط في تنبيه الدوائر القانونية في المنطقة لتلك الحالة.
- وعلاوة على ذلك، تواظب الرابطة على إطلاع مستشاريها القطريين والمنظمات الأعضاء فيها على المعلومات التي تتلقاها من عدد من هيئات الأمم المتحدة من أجل التعريف بأنشطة الأمم المتحدة لدى دوائر المهن القانونية في البلدان الأعضاء.

٤ - رابطة الناخبات الكينيات

(مُنحت المركز الاستشاري الخاص في عام ٢٠٠١)

مجال النشاط:

منظمة نسائية سياسية وطنية غير حزبية ملتزمة بتمكين المرأة في كينيا. ورسالتنا هي التعاون مع الغير على تشجيع المرأة على أن تساهم مساهمة نشطة حرة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة السياسية والعامة من خلال العملية الانتخابية كناخبة وقائدة.

ويربو عدد أعضاء الرابطة على ٢٠.٠٠٠ في كينيا، ما بين عضوية مدى الحياة، وعضوية سنوية وعضوية انتساب.

مصادر التمويل

تولى تمويل برامج/مشاريع الرابطة خلال هذه الفترة مانحون محليون، من بينهم: مؤسسة فورد، ووزارة الخارجية والتنمية الدولية البريطانية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، ووكالة التنمية الدانمركية، والمعهد الجمهوري الدولي، والمؤسسة الوطنية للديمقراطية، والوكالة السويدية للتنمية الدولية، وسفارة هولندا الملكية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ومنظمة أكشن ايد، والسفارة النرويجية، ومؤسسة فريدريش ايرت شتيفتونغ.

مشاركة الرابطة في أعمال الأمم المتحدة ومساهماتها فيها

١ - المشاركة في اجتماعات لجنة وضع المرأة: بعثت الرابطة مندوبين إلى الدورات الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين والسابعة والأربعين والثامنة والأربعين للجنة في نيويورك (المعقودة على التوالي في ٦-١٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، و ٤-١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢؛ و ٣-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣، و ١-١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤)

وشاركت الرابطة بدور نشط في عملية التخطيط لدورات لجنة وضع المرأة عن طريق إعداد تقارير وطنية عن المنظمات النسائية، ولا سيما عن المبادرات الحكومية الرامية إلى تنفيذ إعلان بيجين والمحالات الحاسمة الاثني عشر في منهاج العمل.

وأعدت خطط بالتعاون مع منظمات أخرى للاتفاق على منهجيات تهيئ لوفد الحركة النسائية الكينية النهوض بدور بالغ الأهمية في دورات لجنة وضع المرأة وللمناقشة كيفية إشراك أجهزة الحكومة في تعزيز الوفد الكيني. وكان الهدف من ذلك هو توحيد صف المنظمات النسائية سعياً إلى تعزيز المكاسب التي تحققت؛ والتركيز على المجالات المواضيعية الرئيسية في إطار منهاج عمل بيجين؛ وإعداد مواقف للدفاع عن القضايا المعاصرة التي تواجه المرأة في كينيا أو عرض تلك القضايا في دورات لجنة وضع المرأة، ومن بينها التحديات التي تعترض سبل التمتع بالحقوق الإنجابية، وصون المكتسبات التي حصلت عليها المرأة من خلال عملية استعراض الدستور. ودأبت الرابطة على مدار السنين على أن تنظم بعد انقضاء دورة لجنة وضع المرأة عدداً من المنتديات الإعلامية لكي تجمع بين قيادات العمل الحكومي والوطني والشعبي بهدف نشر المعلومات الواردة من لجنة وضع المرأة ووضع استراتيجيات جديدة لتنفيذ منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولا سيما من خلال الغايات الإنمائية للألفية.

٢ - برنامج الرابطة للتمكين الاقتصادي

تتعاون الرابطة تعاوناً وثيقاً مع المبادرات الوطنية لمكافحة الفقر في معالجة مشاكل الفقر على صعيد القواعد الشعبية باستخدام مشروع ادخار وائتمان تعاوني موجه لخدمة المجتمع اسمه جمعية شريكيشو لا واناواكي الادخارية الائتمانية المحدودة (المشروع الادخاري الائتماني) في إطار برنامج الرابطة للتمكين الاقتصادي. والهدف من هذا البرنامج هو تمكين المرأة اقتصادياً حتى تستطيع الاستفادة من استقرارها المالي في السعي لاستلهاام المثل الديمقراطية كناخبات وقيادات مستنيرات ومدركات لأبعاد القضايا الجنسانية.

وقد تأسس المشروع الادخاري الائتماني في عام ٢٠٠١ بمساعدة مالية من مكتب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي في نيروبي. ويربو عدد أعضاء المشروع في الوقت الراهن على ١٧٠٠ ويزيد رأسماله السهمي على ٨٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويبلغ حجم القروض المقدمة منه ٦٧٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة وأصبح له ١٤ فرعاً محلياً في كينيا. ويتطلع المشروع إلى أن يتحول إلى مصرف تعاوني مملوك للأعضاء بحلول عام ٢٠١٥.

٣ - تمكين المرأة من اللجوء إلى القضاء عن طريق مشروع المساعدين القانونيين التابع للرابطة

نفذت الرابطة مشروعاً لتمكين المرأة من اللجوء إلى القضاء باستخدام مساعدين قانونيين متطوعين على صعيد القواعد الشعبية بتمويل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية - السويد.

وقد بدأ هذا المشروع في عام ٢٠٠١ بهدف تمكين المرأة من اللجوء إلى القضاء والتماس سبل قانونية للانتصاف، وذلك بنشر الوعي بحقوق الإنسان والحقوق القانونية وتوفير المشورة والخدمات القانونية عن طريق مساعدين قانونيين متواجدين في المجتمعات المحلية، ودعم المسؤولين القضائيين على الصعيد المحلي بنظام مساعدين قانونيين ابتغاء تحسين سبل الحصول على الحقوق. ويجري تنفيذ المشروع في ست مناطق في كينيا. وأدى هذا المشروع إلى تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان على صعيد المجتمعات المحلية وإبلاغ الجهات المختصة سعياً للانتصاف.

وبدأت الرابطة في أواخر عام ٢٠٠٤ العمل على وضع منهج دراسي يراعي المنظور الجنساني بتمويل من منظمة أكشن إيد في كينيا وذلك لكي يُسترشد به في أنشطة التدريب على معالجة المواضيع المتصلة بحقوق المرأة.

٤ - مشروع "مبادرة تعزيز مشاركة المرأة في التنمية الديمقراطية" (من عام ١٩٩٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥)، الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يهدف مشروع "مبادرة تعزيز مشاركة المرأة في التنمية الديمقراطية" إلى دعم التنمية القائمة على المشاركة، والحكم الرشيد الفعال، والتنمية الديمقراطية، وذلك برفع مستوى مشاركة المرأة في صنع القرار وفي العمليات الديمقراطية والارتقاء بنوعية هذه المشاركة.

ومن خلال هذا المشروع، واصلت الرابطة تقديم برنامج إذاعي للتربية المدنية باللغات الوطنية مراعاة للمنظور الجنساني من أجل ٥ ملايين فرد كل أسبوع على مدار خمس سنوات ونصف السنة. وكان الهدف منه تغيير المواقف والممارسات المعرّقة لتقدم المرأة مع تمكين المرأة بتسليحها بالمعلومات اللازمة لتأكيد حقوقها وللمشاركة الفعالة في صنع القرارات وفي تسيير شؤون الحكم الديمقراطي. وأدى هذا المشروع إلى تعزيز الوعي المدني وتقدير القيادات النسائية، وتجلي هذا في تضاعف عدد النائبات البرلمانيات في الانتخابات العامة التي جرت في عام ٢٠٠٢ وتوسيع دائرة الحوار بشأن حقوق المرأة على الصعيد الوطني وعلى صعيد القواعد الشعبية على السواء.

كما يَسَّر المشروع وضع منهج دراسي للتربية المدنية مراعاة للمنظور الجنساني ومطبق الآن في أكثر من ٣٠ مؤسسة للتربية المدنية في كينيا كأداة لإعداد المعلمين في مجال التربية المدنية. كذلك، أنشئ مركز للموارد/مكتب إعلامي في أمانة الرابطة في إطار تنفيذ المشروع. وظل هذا المرفق أداة رئيسية لإجراء البحوث، ولا سيما لتزويد برامج الرابطة بالمعلومات اللازمة. وتستفيد من هذا المشروع أيضا منظمات مجتمع مدني أخرى ودوائر حكومية، كما يستفيد منه الباحثون الذين يسعون إلى الحصول على معلومات عن تمكين المرأة. ومركز الموارد مزود بأكثر من ٢٠٠٠ كتاب ومنشور وشريط سمعي بصري، وتعالج هذه المواد، تحت عناوين مختلفة، القضايا الجنسانية.

وقد تعززت قدرة الرابطة على تنفيذ المشاريع تنفيذًا فعالًا بإنشاء استوديو سمعي بصري في أمانتها وإعارة متطوعين تابعين للأمم المتحدة للعمل في الرابطة خلال فترة تنفيذ هذا المشروع.

٥ - مشروع "تعميق الديمقراطية من خلال المساءلة السياسية: منظور جنساني" (٢٠٠٤) الممول من سفارة النرويج

الهدف من هذا المشروع هو زيادة فعالية نشاط النائبات البرلمانيات بتسليط الضوء على عملهن وعن طريق مشاركتهن النشطة على الصعيد المحلي ومشاركة المواطنين على صعيد الدوائر الانتخابية.

وكان من بين الأنشطة الرئيسية للمشروع تنظيم "منتديات استماع ديمقراطية" في الدوائر الانتخابية التي تمثلها نائبات في البرلمان بهدف توسيع دائرة الحوار بين النائبات البرلمانيات وجماهير الناخبين في دوائرهن، بما يعزز من الديمقراطية والمساءلة والحكم الرشيد. وهيأت المنتديات الفرصة لجماهير الناخبين للتعبير عن آمالهم وتحديد أولويات العمل الإنمائي الرئيسية والمشاركة في عمليات التخطيط مع النائبات البرلمانيات. وساعدت المنتديات النائبات البرلمانيات على فهم احتياجات جماهير الناخبين بوضوح حتى يتمكن من توجيه مسار التنمية الوجهة الصحيحة، مما يزيد من الديمقراطية ويوسع دائرة المشاركة المحلية في الحكم.

ويضطلع المشروع أيضا ببرنامج تدريبي بعنوان "أفرقة مستمعي الإذاعة" - وهي أفرقة مخصصة موجودة في مناطق مختلفة من البلد من أجل تزويد الرابطة بتعليقات على برنامجها الإذاعي الأسبوعي - وذلك بهدف بناء قدرة الأفرقة على المتابعة الفعالة للبرامج الإذاعية وتعريفها بأساليب الدعوة لمناصرة المسائل ذات الصلة التي يناقشها البرنامج. ويسر المشروع إعداد وبت عدد من البرامج الإذاعية الرامية إلى زيادة تسليط الضوء على النائبات البرلمانيات بإتاحة الفرصة لهن للمساهمة في معالجة القضايا الإنمائية الهامة الراهنة، ومن بينها عملية استعراض الدستور، ومشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنهاج عمل بيجين.

٦ - مبادرة التيسير الوطنية

نفذ مشروع مبادرة التيسير الوطنية في منطقة تاي تاينا تافيتا في الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٤ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وحكومة كينيا وبمساعدة مالية من الوكالة الكندية للتنمية الدولية - كندا.

والهدف الرئيسي من هذا المشروع هو تشجيع الالتزام باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتنفيذ منهاج عمل بيجين في الجوانب الرئيسية للحكم الرشيد والاقتصاد والأمن والتعليم ومشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقضاء على العنف ضد المرأة. ونبع هذا من إدراك أن كينيا، رغم توقيعها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين، لم تتخذ الخطوات اللازمة لإضفاء الصبغة المؤسسية على هذين الصكين وتنفيذ أحكامهما على صعيد القواعد الشعبية. ونتيجة لذلك، أخذت حدة انتهاكات حقوق المرأة في التصاعد وظلت المرأة تعاني من التمييز ضدها في قطاعات مختلفة من قطاعات التنمية على صعيد القواعد الشعبية، الأمر الذي أدى إلى استمرار جوانب انعدام المساواة بين الجنسين واستشراء الفقر بين النساء وفي المجتمع بوجه عام.

ومن ثم، فقد انصرف الاهتمام إلى نشر الوعي بالمسائل ذات الصلة المتعلقة بالمجالات الاثنى عشر الحاسمة في منهاج عمل بيجين وكذلك ضمان فهم المسائل المتصلة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المنطقة.

ولتحقيق الأهداف المحددة، اضطلعت الرابطة بعدد من الأنشطة. وأدت حلقات العمل التي نُظمت للتدريب على معالجة القضايا الجنسانية إلى زيادة الوعي في المجتمع وعززت مهارات واضعي السياسات فيما يتعلق بتعميم شواغل المرأة في خطط التنمية المحلية. وعزز مركز الموارد الجنسانية قدرة المرأة المحلية على استخدام التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما زيادة تيسير الاطلاع على المعلومات المتعلقة بهذه الصكوك عن طريق الإنترنت. ويتولى مكتب التنمية المحلي في الوقت الراهن إدارة مركز الموارد. وما زالت برامج التدريب التي بدأتها الرابطة مستمرة.

كذلك، نظمت الرابطة منتديات للشؤون الجنسانية تنشر الوعي في المجتمع بأهمية تمثيل المرأة في جميع اللجان الإنمائية المحلية. ونتيجة لهذا، أصبحت النساء الآن يشكلن ما لا يقل عن ثلث أعضاء جميع اللجان في المنطقة.

وتظهر قاعدة البيانات المصنفة جنسانيا التي أعدت في سياق تنفيذ المشروع وجود فجوات واضحة بين الجنسين في المجالات الحاسمة الاثنى عشر لمنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما أنها توفر مصدرا لإعداد التقارير عن التقدم المحرز في كينيا في تطبيق أحكام منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعلاوة على ذلك فهي أداة حيوية لكل من يسعى للعمل داخل المجتمع المحلي يتأكد بها من أن جهوده لها أهميتها وفعاليتها.